

Distr.: General
19 March 2021
Arabic
Original: English/Russian

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 27 نيسان/أبريل - 22 أيار/مايو 2020

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

التقرير الوطني المقدم من الاتحاد الروسي

يعكس هيكل التقرير الوطني المقدم من الاتحاد الروسي إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الواردة في الجزء الأول من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010، وهو يتضمن الأصناف العامة للمسائل المتعلقة بركائز المعاهدة الثلاث كلها التي يتم في إطارها الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة، أي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

مقدمة

يظلّ الاتحاد الروسي ملتزماً بتحقيق الأهداف المشتركة في مجال نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن ما برحنا ندعم تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وروسيا متفيدة تماماً بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة، وهي لا تنتقل إلى أي جهة متلقية كانت أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو تُمكنها من التحكم في تلك الأسلحة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وروسيا أيضاً لا تساعد أو تشجّع أو تحتّ بأي شكل من الأشكال الدول الأخرى التي لا تمتلك أسلحة نووية على صنع أو حيازة، بأي طريقة من الطرق، الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو على التحكم في تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160621 270521 21-04969 (A)



الفرع الأول: نزع السلاح النووي

السياسات والمبادئ والإجراءات الأمنية الوطنية المرتبطة بالأسلحة النووية

تتصرف روسيا بمسؤولية فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة النووية. ويمثل التقيّد الصارم بالمعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا المجال المبدأ الأساسي لسياساتها الخارجية، المنصوص عليها في جملة من الوثائق الأساسية من قبيل الاستراتيجية الأمنية الوطنية، ومفهوم السياسة الخارجية، والعقيدة العسكرية للاتحاد الروسي.

وتتصّ العقيدة العسكرية الحالية للاتحاد الروسي، المؤرخة 25 كانون الأول/ديسمبر 2014، على دور الأسلحة النووية في ضمان الأمن القومي. وهذه العقيدة ذات طابع دفاعي بحت، وهي تضع شروطاً صارمة بشأن استخدام الأسلحة النووية. وتتصّ العقيدة بالتحديد على أن منع نشوب نزاع عسكري نووي وأي نزاع عسكري آخر يمثل أساس السياسة العسكرية للاتحاد الروسي. ووفقاً للوثيقة، يحتفظ الاتحاد الروسي بالحق في استخدام الأسلحة النووية فقط للرد على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل ضده و/أو ضد حلفائه، وفي حالة العدوان على الاتحاد الروسي باستخدام الأسلحة التقليدية عندما يهدد ذلك وجود الدولة ذاته.

وتتفق نهج الردع النووي الواردة في العقيدة العسكرية مع التقييم العام للحالة العسكرية والسياسية في العالم، بما في ذلك قائمة المخاطر العسكرية والتهديدات العسكرية التي تواجه الأمن القومي.

وتحدد المبادئ الأساسية لسياسة الدولة للاتحاد الروسي بشأن الردع النووي (فيما يلي المبادئ الأساسية لسياسة الدولة)، المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020، النهج المتبعة فيما يخص دور الأسلحة النووية الواردة في العقيدة العسكرية. وتتصّ الوثيقة على أن بلدنا "يبدّل كل الجهود اللازمة للحد من التهديد النووي ومنع تفاقم العلاقات فيما بين الدول، الذي من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات عسكرية، بما في ذلك نزاعات نووية". وهي تشير بوضوح أيضاً إلى أن السياسة الروسية بشأن الردع النووي ذات طابع دفاعي بحت، وتهدف إلى حماية السيادة الوطنية للدولة وسلامتها الإقليمية.

ووفقاً للعقيدة العسكرية الروسية، يُفهم الخطر العسكري بالتحديد على أنه حالة راهنة للوضع الدولي قد تؤدي، في ظل ظروف معينة، إلى ظهور تهديد عسكري. والسمة الرئيسية للتهديد العسكري هي، بدورها، وجود درجة عالية من الاستعداد، لدى دولة بعينها أو مجموعة من الدول أو منظمة إرهابية، للجوء إلى القوة العسكرية ضد روسيا، وبالتالي وجود إمكانية حقيقية لاندلاع نزاع عسكري.

والمخاطر العسكرية الخارجية التي تبرزها العقيدة العسكرية تشمل أولاً وقبل كل شيء ما يلي:

- تطوير إمكانات القوة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مع إسناد مهام عالمية للحلف تم في انتهاك لقواعد القانون الدولي، إلى جانب نقل البنى التحتية العسكرية لبلدان أعضاء في الحلف إلى مسافة قريبة من الحدود الروسية؛
- تقويض الاستقرار العالمي والإقليمي؛
- الأنشطة الرامية إلى إنشاء منظومات دفاعية استراتيجية مضادة للفدائف التي تخل بتوازن القوى القائم المرتبط بمجال الفدائف النووية؛

- تنفيذ مفهوم "الضربة العالمية"، ونشر منظومات الأسلحة الاستراتيجية غير النووية العالية الدقة؛
- اعتزام بعض الدول وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وترى العقيدة العسكرية أن تدمير نظام الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة، إلى جانب انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل والقذائف في العالم، هما أيضا عاملان من العوامل المحددة لمستوى الخطر العسكري.

وتُعَدّ المبادئ الأساسية لسياسة الدولة المخاطر العسكرية الرئيسية التي قد تتطور إلى تهديدات عسكرية (تهديدات بالعدوان) ضد الاتحاد الروسي بسبب التغيرات في الحالة العسكرية - السياسية والاستراتيجية، والتي يتعين إزالتها عن طريق تنفيذ الردع النووي. وهذه المخاطر هي كما يلي:

- (أ) حشدُ خصم محتمل، في أراضي الدول المتاخمة للاتحاد الروسي وحلفائه، وكذلك في المياه المجاورة، لمجموعات قوات الأغراض العامة التي تمتلك وسائل إيصال الأسلحة النووية؛
- (ب) نشر دول تعتبر الاتحاد الروسي خصما محتملا لمنظومات ووسائل دفاعية مضادة للقذائف، ولقذائف انسيابية وتسليحية متوسطة وقصيرة المدى، ولأسلحة غير نووية عالية الدقة وأسرع من الصوت، ولطائرات هجومية مسيرة من دون طيار، ولأسلحة طاقة موجهة؛
- (ج) تطوير ونشر أصول مضادة للقذائف ونظم لتوجيه الضربات، في الفضاء الخارجي؛
- (د) حيازة دول لأسلحة نووية و (أو) لأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل التي يمكن استخدامها ضد الاتحاد الروسي و/أو حلفائه، وكذلك لوسائل إيصال هذه الأسلحة؛
- (هـ) إطلاق العنان لانتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها والتكنولوجيا والمعدات اللازمة لتصنيعها؛

(و) نشر أسلحة نووية ووسائل إيصالها في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشمل التهديدات العسكرية الرئيسية المنصوص عليها في العقيدة عرقلة تشغيل نظم إدارة الدولة والقيادة والمراقبة العسكريتين في روسيا، وتعطيل عمل قواتها النووية الاستراتيجية، وتعطيل نظم الإنذار بالهجمات باستخدام القذائف ونظم رصد الفضاء الخارجي، ومرافق تخزين الذخائر النووية، ومرافق الطاقة النووية، ومرافق الصناعات النووية والكيميائية، وغيرها من المرافق ذات المخاطر المحتملة.

وخلافا للمفاهيم العقائدية السائدة لدى بعض البلدان، لا تحدّد عقيدة روسيا العسكرية والمبادئ الأساسية لسياسة الدولة "عدوا" بعينه قد تُستخدم ضده القدرات النووية الروسية في حالة حدوث عدوان من جانبه. وينفذ الاتحاد الروسي رده النووي إزاءفرادى الدول والتحالفات العسكرية (التكتلات والائتلافات) التي تعتبر الاتحاد الروسي خصما محتملا وتملك أسلحة نووية و/أو أنواعا أخرى من أسلحة الدمار الشامل، أو قوات أغراض عامة ذات إمكانات قتالية كبيرة. وبمقتضى هذه العقيدة، وبغية ضمان أمن دولتنا وأمن حلفائنا، تقوم السياسة العسكرية الروسية على مبدأ منع نشوب النزاعات النووية وأي نزاعات عسكرية أخرى. وفي نفس الوقت، فإن القصد هو إعطاء الأولوية لاستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية وغيرها من الوسائل غير العسكرية. ولا ينظر في استخدام القوة العسكرية لحماية مصالح البلد الوطنية وأمن حلفائه إلا بعد استنفاد التدابير غير العسكرية.

ووفقاً للمبادئ الأساسية لسياسة الدولة، يمثل الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة أحد المبادئ الرئيسية لروسيا في مجال الردع النووي.

وتعمل روسيا باستمرار على تقليص مكانة ودور الأسلحة النووية ضمن سياستها الدفاعية. وتعطي عقيدة روسيا العسكرية الأولوية لتنفيذ جملة من التدابير الدبلوماسية والعسكرية والعسكرية - التقنية التي تهدف إلى منع العدوان بالوسائل غير النووية، وذلك في إطار نظام الردع غير النووي، بما يشمل الردع الاستراتيجي. ولهذا السبب، يجري التركيز، عند تحديث القوات المسلحة الروسية، على الوسائل غير النووية في إدارة النزاعات المسلحة.

وتحدد العقيدة العسكرية والمبادئ الأساسية لسياسة الدولة شروط استخدام الأسلحة النووية بالدرجة اللازمة من المواصفات.

وهي تكفل أيضاً مستوى شفافية ووضوح فيما يتعلق بمعايير الردع النووي هو المستوى الأقصى الممكن لبلدنا في الوضع الحالي.

وتُحدد العقيدة العسكرية أيضاً الإجراءات المتبع في اتخاذ القرار بشأن استخدام الأسلحة النووية، إذ لا يجوز أن يتخذ هذا القرار إلا من قبل رئيس الاتحاد الروسي. وتؤكد المبادئ الأساسية لسياسة الدولة من جديد هذه القاعدة.

ولا تنص العقيدة العسكرية والمبادئ الأساسية لسياسة الدولة على أيّ تحفظ قد يضع قواعد أخرى لاستخدام الأسلحة النووية وفقاً لصنف الناقلات المستخدمة، أو وسائل الارتكاز، أو قوة الرؤوس الحربية النووية، أو خصوصية الاستخدام المحتمل. وهما لا ينصان أيضاً على استخدام الأسلحة النووية من أجل تنفيذ عمليات هجومية أو لغرض تعزيز نتائجها.

وتمشيا مع أحكام العقيدة، يظل التزام بلدنا بمبادئ العلاقات بين الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عنصراً ثابتاً في التخطيط العسكري الروسي.

ووفقاً لمواقفها العقائدية، تتمثل روسيا باستمرار وبدقة لجميع التزاماتها الدولية في مجال تحديد الأسلحة، بما في ذلك القواعد التعاقدية المتعلقة بتخفيض عدد ناقلات الأسلحة النووية وعدد الرؤوس الحربية المحمولة عليها.

وتؤكد العقيدة العسكرية الروسية من جديد الاستعداد للتعاون الدولي العادل في مجال الدفاع وتعزيز التعاون العسكري والسياسي من أجل بناء الثقة والحد من التوترات العسكرية عالمياً وإقليمياً.

الحالة الراهنة وخفض القوات والمخزونات النووية

إن الاتحاد الروسي، إدراكاً منه لمسؤولياته الخاصة، بوصفه دولة حائزة للسلاح النووي، وبصفته عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في الوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال يمثل امتثالاً تاماً لأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا المجال، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

ووقعت المعاهدة المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الأولى) في 31 تموز/

يوليه 1991. ودخلت حيز النفاذ في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994. والاتحاد الروسي ملزم، بموجب هذه المعاهدة، بتخفيض عدد الناقلات الاستراتيجية لديه إلى ما لا يزيد عن 1 600 ناقلة، وخفض عدد الرؤوس الحربية المحمولة على هذه الناقلات إلى ما لا يزيد عن 6 000 رأس حربي. وقد نُفذت هذه الالتزامات بالكامل وقبل الموعد المحدد لذلك. وانخفض العدد الإجمالي للناقلات الاستراتيجية المنشورة، أي القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة، إلى 1 136 ناقلة، وانخفض عدد الرؤوس الحربية المحمولة عليها إلى 5 518 رأساً حريباً.

ومعاهدة موسكو المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي وقعت في عام 2002، هي بمثابة مساهمة روسية أخرى في نزع السلاح النووي. وتتص هذه المعاهدة على أن يُخفَّض الطرفان بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 عدد رؤوسهما النووية الاستراتيجية إلى عدد يتراوح بين 1 700 و 2 200 رأس، أي ما يقرب من ثلث الحد الذي تنص عليه معاهدة ستارت الأولى. وقد تم الوفاء بهذه الالتزامات أيضاً.

وشكل التوقيع على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، في 8 نيسان/أبريل 2010، معلماً بارزاً آخر في مجال نزع السلاح النووي. وتتص المعاهدة على أن يخفَّض كل طرف من أسلحته الهجومية الاستراتيجية ويحد منها بحيث لا تتجاوز أعدادها الإجمالية، بعد سبع سنوات من دخول المعاهدة حيز النفاذ، ما يلي: 700 بالنسبة للمنشور من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة؛ و 1 550 من الرؤوس الحربية المحمولة عليها؛ و 800 بالنسبة للمنشور وغير المنشور من منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات ومنصات إطلاق القذائف التسيارية انطلاقاً من الغواصات، وللمنشور وغير المنشور من القاذفات الثقيلة.

وبحلول 5 شباط/فبراير 2018 (تاريخ المراقبة بموجب المعاهدة)، كان الاتحاد الروسي قد أوفى بكامل التزاماته فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وكانت القدرة الإجمالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية للاتحاد الروسي في ذلك التاريخ كالتالي:

- 527 بالنسبة للمنشور من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة؛
- 1 444 بالنسبة للرؤوس الحربية المحمولة على ما هو منشور من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، وأيضاً بالنسبة للرؤوس الحربية النووية المحمولة على القاذفات الثقيلة المنشورة؛
- 779 بالنسبة للمنشور وغير المنشور من منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات ومنصات إطلاق القذائف التسيارية انطلاقاً من الغواصات، وللمنشور وغير المنشور من القاذفات الثقيلة.

وفي 1 أيلول/سبتمبر 2020، وبموجب معاهدة ستارت الجديدة، كان لدى الاتحاد الروسي 510 وسائل لإيصال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المنشورة و 1 447 رأساً حريباً محمولاً عليها. وفي ذلك التاريخ، بلغ العدد الإجمالي 764 بالنسبة لما هو منشور وغير منشور من منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات ومنصات إطلاق القذائف التسيارية انطلاقاً من الغواصات والقاذفات الثقيلة.

ودعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة لفترة مدتها خمس سنوات، عملاً بالفقرة 2 من المادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2021، أبرم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً لتمديد معاهدة ستارت الجديدة حتى 5 شباط/فبراير 2026. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 3 شباط/فبراير 2021.

ويكفل تمديد معاهدة ستارت الجديدة لفترة مدتها خمس سنوات المستوى المناسب من الشفافية المتبادلة للطرفين في المعاهدة فيما يتعلق بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي تقع ضمن نطاقها. وعلاوة على ذلك، ينطلق الاتحاد الروسي من فرضية مفادها أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة يتيح فرصة لعكس الاتجاه السلبي المرتبط بتدهور الحالة في مجال الاستقرار الاستراتيجي، وهو يعتزم الاستفادة من المهلة المكتسبة حتى الآن لإجراء مفاوضات شاملة مع الولايات المتحدة بشأن تحديد أسلحة القذائف النووية في المستقبل مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك الأسلحة الهجومية والدفاعية، النووية وغير النووية على حد سواء، القادرة على إنجاز مهام استراتيجية، علاوة على ظهور تكنولوجيات وأسلحة جديدة.

وكانت هناك خطوة هامة باتجاه النزاع الفعلي للسلح النووي تمثلت في تنفيذ الاتحاد الروسي للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى)، الموقعة في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987. فقد أُنحيت هذه المعاهدة إزالة فئتين من أسلحة القذائف النووية. وبموجب أحكامها، تم بالكامل إزالة 1 846 من القذائف التسيارية والانسحابية المتوسطة المدى (من 1 000 إلى 5 500 كلم) والأقصر مدى (من 500 إلى 1 000 كلم) التي تُطلق من الأرض، وإزالة 825 منصة مرتبطة بها من منصات إطلاق القذائف. وتم تعطيل عدد إجمالي من الرؤوس الحربية النووية يزيد عن 3 000 رأس تتجاوز قوتها الإجمالية 500 000 كيلوطن. وقد أوفت روسيا الوفاء التام بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وبعد أن انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في 2 آب/أغسطس 2019، رُفعت القيود القانونية الدولية المفروضة بموجب المعاهدة. وفي هذا السياق، التزم الاتحاد الروسي من جانب واحد بعدم نشر قذائف أرضية متوسطة المدى أو أقصر مدى في المناطق المعنية ما لم يتم نشر قذائف مماثلة من صنع الولايات المتحدة في تلك المناطق. ويدعو الاتحاد الروسي الولايات المتحدة وحلفاءها إلى التعهد بالتزامات مماثلة بغية منع سباق في مجال القذائف وضمان المزيد من ضبط النفس ومن إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بمجال القذائف النووية.

وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، اتخذ الاتحاد الروسي خطوة إضافية هامة في هذا المجال. إذ دعا رئيس الاتحاد الروسي في "البيان المتعلق بالخطوات الإضافية الرامية إلى تهدئة الوضع في أوروبا بعد إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى"، مكرراً المبادرة بشأن تدابير الوقف الاختياري المتبادل، جميع الأطراف المعنية إلى النظر في خيارات محددة لتدابير التحقق المتبادلة الرامية إلى إزالة الشواغل القائمة.

وقد خفض الاتحاد الروسي، عدة مرات، كمية أسلحته النووية غير الاستراتيجية تخفيضاً كبيراً. وتقلّ القدرات النووية غير الاستراتيجية لدى روسيا حالياً عن مستوى 25 في المائة من القدرة التي كان يملكها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام 1991. وقد حُوّلت كل الأسلحة النووية

غير الاستراتيجية التي تملكها روسيا لتكون في وضع الأسلحة غير المنشورة. وهي موجودة حصرا داخل الأراضي الوطنية، ومُجمعة داخل مرافق تخزين مركزية توجد بها نظم وضمانات أمنية رفيعة المستوى، مما يجعل أي احتمال للسرقة أو أي استخدام عرضي أو غير مأذون أمرا مستبعدا.

وقد وضعت روسيا ونفذت مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة الأعمال الإرهابية؛ فكل المنشآت النووية والإشعاعية تخضع بانتظام لعمليات تفتيش شاملة من أجل التأكد من أمنها وجاهزيتها للحماية من الأعمال الإرهابية.

ولا تنتشر روسيا أسلحة نووية خارج أراضيها الوطنية، وهي لا تنقل مهام التحكم في أسلحتها النووية إلى أي دول أخرى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ إلى جانب ذلك، فإنها لا تملك أسلحة نووية غير استراتيجية منشورة، ولا تمارس استخدام أسلحة نووية خلال التمارين والتدريبات الموجهة إلى قوات الأغراض العامة.

ويرى الاتحاد الروسي أن لا بد من مواصلة السير تدريجيا على طريق إجراء تخفيضات للأسلحة النووية، قابلة للتحقق منها ولا يمكن الرجوع فيها، وذلك وفق الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وضمن سياق نزع السلاح العام والكامل.

ولا يتحقق نزع السلاح في فراغ. فالتقدم في هذا المجال يعتمد على الحالة الأمنية الدولية التي تتأثر اليوم بعوامل من قبيل النشر غير المقيد البتة لمنظومة عالمية للدفاع بالقذائف، وتطوير أسلحة هجومية غير نووية عالية الدقة لأغراض تنفيذ ضربات على الصعيد العالمي، وإمكانية وضع أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي، وتزايد الاختلالات الكمية والنوعية في الأسلحة التقليدية، والتغيرات في العقائد العسكرية بما يؤدي إلى زيادة احتمال استخدام الأسلحة النووية، وتدمير وتآكل هيكل تحديد الأسلحة والتطبيق غير المشروع للجزاءات من خلال الالتفاف على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إن نشر الأسلحة النووية خارج الأراضي الوطنية للدولة التي تمتلكها، والتدريب على مناولة هذه الأسلحة بمشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، هي كلها أيضا عوامل هامة في تقليص مستوى الأمن الدولي والإقليمي وفي تقويض آفاق نزع السلاح النووي.

إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية

أوقفت روسيا إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية منذ أكثر من ربع قرن. فلم يُنتج اليورانيوم المخصص لصنع السلاح في بلدنا منذ عام 1989. ووفقا للاتفاق المبرم في 23 أيلول/سبتمبر 1997 بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون فيما يتعلق بمفاعلات إنتاج البلوتونيوم، أُغلق 13 مفاعلا كانت تنتج سابقا البلوتونيوم المخصص لصنع السلاح. وأُغلق آخر هذه المفاعلات في عام 2010.

وانتهينا من تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التخلص من اليورانيوم العالي التخصيب المستخرج من الأسلحة النووية (المعروف باسم برنامج "التحويل من الميغاطن إلى الميغواط")، الذي قمنا في إطاره بتحويل 500 طن من اليورانيوم المخصص لصنع السلاح، أو ما يعادل 20 000 من الرؤوس الحربية النووية.

وتؤيد روسيا التفاوض على معاهدة عالمية غير تمييزية يمكن التحقق من تنفيذها بفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وفي 2014-2015 و 2017-2018، شارك الجانب الروسي بنشاط في أعمال أفرقة الخبراء الحكوميين المنشأة عملاً بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 53/67 و 259/71 لتقديم توصيات بشأن جوانب هذه المعاهدة.

وتعتقد روسيا اعتقاداً راسخاً أن المفاوضات بشأن هذه المعاهدة ينبغي أن تجرى حصراً ضمن إطار برنامج العمل الشامل والمتوازن لمؤتمر نزع السلاح وعلى أساس ولاية شانون لعام 1995، الواردة في الوثيقة CD/1299. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع البلدان القادرة على إنتاج المواد الانشطارية المخصصة لصنع السلاح أن تشارك في هذه المفاوضات.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

في عام 1990، أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن وقف اختياري للتجارب النووية. ولم يجر الاتحاد الروسي، باعتباره الدولة التي تشكل استمراراً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أي تجارب نووية منذ ذلك الحين. ونحن نعتزم مواصلة التقيد بالوقف الاختياري، شريطة أن تقيد به الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وروسيا، بوصفها من المؤيدين باستمرار للحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت بنشاط في صياغة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصدّقت عليها في عام 2000، وهي ما فتئت منذئذ تشجّع على إكسابها الطابع العالمي وعلى الإسراع ببدء نفاذها.

وفي الوقت الحالي، نرى أن الأولوية الرئيسية فيما يتعلق بالمعاهدة هي كفالة بدء نفاذها. فعدم دخولها حيز النفاذ بعد ربع قرن تقريباً من فتح باب التوقيع عليها يشكل تهديداً خطيراً لوجودها.

ونحن نعمل جاهدين من أجل الترويج للمعاهدة في المنتديات المتعددة الأطراف وفي الاجتماعات الثنائية، وندعو من لم ينضمّ إلى المعاهدة من الدول، ولا سيما دول المرفق الثاني الثمانية المتبقية، إلى التوقيع و/أو التصديق فوراً عليها وبدون أي شروط مسبقة. وظلّ بلدنا على مدى السنوات يشارك بثبات في رعاية قرارات الجمعية العامة التي تدعم المعاهدة. ونحن نحضر اجتماعات "مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" التي تُعقد كل سنتين على مستوى وزراء الخارجية، ونشارك في مؤتمرات تسهيل بدء نفاذ المعاهدة، التي يدعو إلى عقدها الأمين العام للأمم المتحدة. كما نشارك بنشاط في تنفيذ الإعلانات الختامية لمؤتمرات تسهيل بدء نفاذ المعاهدة، التي اعتمدت أحدثها في عام 2019.

وتؤيد روسيا بالكامل فكرة الإنشاء المتدرج والمتوازن لآلية في مجال التحقق من الامتثال للمعاهدة. ونحن نشارك بفعالية في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تتطوي على مناقشة المسائل ذات الصلة، بما في ذلك نظام التفتيش الموقعي.

ويجري تطوير ثاني أكبر جزء من نظام الرصد الدولي على أراضي روسيا. ويبلغ مجموع عدد المرافق المعتمدة في الاتحاد الروسي 29 مرافقاً (91 في المائة من مجموع عدد المرافق الموجودة ضمن الجزء الروسي من النظام). ويقوم الاتحاد الروسي، على نفقته الخاصة، بوضع نماذج تقنية تطلعية لمحطات نظام الرصد الدولي، منها بالأخص نظام فائق الأداء في مجال الكشف عن الغازات الخاملة. وبمشاركة

ممثلين عن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينظم الاتحاد الروسي دورات تدريبية لفائدة موظفي محطات نظام الرصد الدولي كل سنة في المركز الوطني لبيانات التجارب النووية.

ونعتقد أن نظام الرصد الدولي يعمل على أساس تجريبي، إلى حين بدء نفاذ المعاهدة، وأنه لا يمكن حاليا إدخال أي تغييرات على تشكيلته، المحددة في المعاهدة.

وضع تدابير في مجال التحقق والشفافية وبناء الثقة

في عامي 2018 و 2019، شاركت روسيا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 67/71 للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. والنهج المبدئي الذي يعتمده الاتحاد الروسي، والقائم على خبرته المكتسبة من عملية تطبيق آليات المراقبة المبنية في معاهدات تحديد الأسلحة التي هو طرف فيها، يتمثل في ضرورة بحث إجراءات التحقق ضمن سياق اتفاقات بعينها بشأن تخفيض الأسلحة والحد منها، وضرورة أن تكون هذه الإجراءات متسقة مع موضوع ونطاق القيود المبنية في تلك الاتفاقات.

ووفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي المسلم بها عموماً، يجوز للأطراف في اتفاق من الاتفاقات، أو للهيئات التي تُعيّنها تحديداً هذه الأطراف، أن تشارك في عملية التحقق من تنفيذ الاتفاق. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر الانتشار المحتملة. ولن يكون من المقبول أن تؤدي تدابير التحقق إلى الإضرار بنظام عدم الانتشار النووي، بما في ذلك عن طريق تسريب المعارف والتكنولوجيات ذات الصلة.

والمواضيع المحددة المتعلقة بالشفافية فيما بين الدول النووية يتم تناولها في إطار صيغ الحوار ذات الصلة، وذلك على أساس مبدئي المعاملة بالمثل والمراعاة الشاملة لمصالح الأطراف وشواغلها.

ومسألة الحد من المخاطر النووية كتدبير لبناء الثقة بين الدول ينظر إليها الاتحاد الروسي ضمن السياق العام للتقدم نحو نزع السلاح النووي مع العمل على توطيد الأمن والاستقرار الدوليين، وبمراعاة الحقائق الاستراتيجية الراهنة. وللحيلولة دون اندلاع أي نزاعات نووية أو نزاعات عسكرية أخرى، يعمل الاتحاد الروسي على التصرف وفق أسلوب يحول دون ظهور حالات من شأنها أن تقضي إلى تفاقم خطير في العلاقات على الصعيدين الدولي والإقليمي، ودون اندلاع حرب نووية، وهو يعمل أيضاً على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الحد من التهديد النووي.

ويستند نهجنا المبدئي إلى الفهم الذي مفاده أن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض أبداً. ونحن ندعو باستمرار إلى أن تعيد الدول النووية كافة تأكيد هذا المبدأ، المعروف بصيغة غورباتشوف - ريغن.

وفي 2 حزيران/يونيه 2020، صدرت "المبادئ الأساسية لسياسة الدولة للاتحاد الروسي بشأن الردع النووي". ونُشرت هذه الوثيقة في إطار جهود روسيا الشاملة الرامية إلى زيادة الشفافية في المجال النووي وإزالة سوء التفسير الخاطئ أو المتعمد لمفاهيمنا ذات الصلة.

وفي سياق المحاولات الرامية إلى الحد من المخاطر النووية، اكتسب الاتحاد الروسي خبرة كبيرة في التفاعل بشأن هذه المسائل مع الدول النووية الأخرى. فقد أنشئت خطوط اتصال مباشر، وهي قيد التشغيل حالياً، ويجري التبادل الضروري للمعلومات، بما في ذلك الإخطارات المتعلقة بعمليات إطلاق القذائف. وأبرمت اتفاقات حكومية دولية ثنائية بشأن منع النزاعات النووية مع كل من الولايات المتحدة

(1973) وفرنسا (1976) والمملكة المتحدة (1977). وتحدد هذه الاتفاقات التزامات الأطراف بتعزيز التدابير التنظيمية والتقنية للحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية بشكل عرضي أو غير مأذون. وبغية إيصال المعلومات والإخطارات والاستفسارات العاجلة في الحالات التي تتطلب توضيحا سريعا، أنشئت خطوط اتصال حكومية دولية مباشرة.

وأبرم الاتحاد الروسي مع الولايات المتحدة اتفاقات بشأن الإخطارات المتعلقة بعمليات إطلاق القذائف وبالمناورات الاستراتيجية الرئيسية، التي تعد من التدابير الهامة للحد من المخاطر. كما أبرم الاتفاق المتعلق بالإخطارات بأجهزة إطلاق القذائف مع الصين. والاتفاقان الثنائيان الحكوميان الدوليان مع كل من الولايات المتحدة (1989) والصين (1994) بشأن منع الأنشطة العسكرية الخطيرة يشكلان تدبيرين إضافيين لمنع نشوب النزاعات.

وتشارك روسيا في مناقشة المسائل المتعلقة بالشفافية والثقة والحد من المخاطر النووية في إطار صيغة مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وضمن هذه الصيغة، يجري تبادل الآراء خصوصا بشأن أفضل الممارسات في هذا المجال. كما تجري مجموعة الدول الخمس مناقشات بشأن مشكلة العقائد النووية، وقد أنشئ فريق عامل خاص بهذا الشأن. وهذا الأمر يتيح للدول الحائزة للأسلحة النووية الفرصة لكي تعرب لبعضها البعض، وبشكل مباشر، عن شواغلها، وتعالج ما هو قائم من التصورات الخاطئة بشأن العقائد العسكرية. وتسهم هذه الأنشطة في زيادة الشفافية والحد من المخاطر في المجال النووي. وتكمل الجهود المبذولة على الصعيد الثنائي في هذا الصدد.

وفي الوقت الراهن، وبفضل معاهدة ستارت الجديدة المبرمة بين روسيا والولايات المتحدة، يتم توفير مستوى عال من الشفافية المتبادلة فيما يتعلق بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية، أي القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة، ومنصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، ومنصات إطلاق القذائف التسيارية من الغواصات. ويجري تبادل الإخطارات، وعرض المعدات الجديدة، وتنفيذ عمليات تفتيش.

وكانت هناك خطوة غير مسبقة أتاحت "قيمة مضافة" حقيقية فيما يتعلق بالشفافية، وهي تتمثل في العرض الذي قمن به في شهر كانون الثاني/يناير 2019 للقذيفة التعبوية الروسية 9M729 الأحدث من نوعها، التي تسببت في حملة دعائية واهية تماما ولكنها هدامة للغاية وصلت إلى حد إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وكانت روسيا عرضت القذيفة، بعد أن دعت إلى العرض ممثلي بلدان، كانت من بينها بلدان اعتبرت رسميا من خصومها، وشرحت أيضا معالم صنعها وكشفت عن مواصفاتها التكتيكية والتقنية، رغم كونها ليست ملزمة بذلك.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019، قامت روسيا بشكل طوعي ومسبق بإبلاغ شركائها الأجانب بعمليات التحضير لمناورات القيادات والأركان الاستراتيجية Grom-2019 وبإجراء هذه المناورات، كما أبلغتهم بالقوى والموارد التي ستشارك في المناورات وبأماكن ومواقع التجارب التي سطلق منها القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية.

وتصرّفات الاتحاد الروسي تؤكد التزامه المستمر بالهدف المتمثل في تخليص العالم من التهديد النووي، وبإحراز تقدم ثابت نحو نزع السلاح النووي الحقيقي، على النحو المطلوب بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

الفرع الثاني: التدابير الوطنية المتعلقة بعدم الانتشار

ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسي لكفالة استقرار نظام عدم الانتشار النووي. وقد أصبح نظام الضمانات الشامل، الذي أنشئ بعد توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أداة موثوقة للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ويتيح اتفاق للضمانات الشاملة، فضلا عن بروتوكول إضافي بدأ العمل به لأول مرة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، ضمان الكشف عن البرامج النووية غير المعلنة. وتنفيذ الدول لهذه الضمانات شرط أساسي مهم لإعمال حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ويعزز الثقة بين الأطراف في المعاهدة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يظل قائماً على المبادئ التالية: الموضوعية، والسلامة التقنية، والاتساق مع اتفاقات الضمانات المبرمة بين الدول والوكالة. وينبغي الاسترشاد في تنفيذ الضمانات بقرينة البراءة واحترام السيادة، اللذين يطلان من الحقوق المشروعة لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وينبغي للوكالة، عند استخلاص استنتاجاتها، أن تعتمد فقط على المعلومات التي تكون أمانة الوكالة قادرة على إثبات صحتها في مناقشة مفتوحة في اجتماع لمجلس محافظي الوكالة، وعلى دعمها ببيانات موضوعية. وينبغي ألا يكون هناك مجال للعوامل الذاتية أو للتحيز السياسي أو الافتراضات الواهية عند إجراء عمليات التفتيش وصياغة استنتاجات الضمانات. وأي خروج عن هذه الضوابط من شأنه حتماً أن يقوّض ثقة الدول الأطراف في المعاهدة بنظام ضمانات الوكالة، وأن يضيف نظام عدم الانتشار النووي برمته.

وأية تغييرات في نظام ضمانات الوكالة يجب أن تتم وفق ما يجعل تطبيق الطرق الجديدة مفهوماً ومدعوماً بالإجماع من قبل كل الدول الأعضاء في الوكالة. ولا بد في هذه التغييرات من الحصول على موافقة أجهزة تقرير السياسات التابعة للوكالة.

وتدرك روسيا الأهمية الحاسمة للبروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات. فوجود بروتوكول إضافي يتيح للوكالة التحقق من عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة داخل الدول، وهو أعلى معيار للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن نشجع البلدان التي لم توقع بعد على بروتوكول إضافي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن هذا التدبير هو إجراء طوعي بحت، وأن من غير اللائق على الإطلاق الإكراه على توقيع بروتوكول إضافي. ونرى أن البروتوكول الإضافي شرط إلزامي لنقل التكنولوجيات النووية الحساسة (المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة الكيميائية) والمعدات.

وندعو جميع البلدان التي وقعت على بروتوكول بشأن الكميات الصغيرة، ولم تعتمد بعد النص المعدل، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وعلى كل الدول التي تشهد بناء مرافق نووية أن تبادر دون تأخير إلى إلغاء بروتوكول الكميات الصغيرة، وتنقل إلى العمل بالضمانات العادية.

ويؤيد الاتحاد الروسي جهود الوكالة من أجل ضمان موثوقية آلية التحقق التابعة لها وتحسين فعاليتها. ولذلك نسهم بالدعم المادي والمتخصص، بما في ذلك في إطار البرنامج الوطني لدعم الضمانات. وخلال فترة وجود البرنامج، الذي امتد لأكثر من 35 عاماً، تم الاضطلاع بعمل مكثف من أجل تعزيز الإطار المفاهيمي والتقني الذي تستخدمه إدارة الضمانات التابعة للوكالة. ومن الطرق المعتمدة في هذا

البرنامج، والتي تساعد بها روسيا الوكالة، القيام في مختبرات التحليل التابعة لروسيا بفحص العينات البيئية التي تجمعها الوكالة أثناء عمليات التفتيش. ويجري تطوير تكنولوجيات جديدة للكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة. ونحن نشدد كثيرا على تدريب مفتشي الوكالة، بما في ذلك على استخدام التقنيات غير التدميرية لاختبار المواد النووية وعلى إجراء عمليات التفتيش في مرافق تخصيب اليورانيوم. وما زالت المؤسسات الروسية المتخصصة تُقدّم لموظفي الأمانة العامة للوكالة وللخبراء من الدول الأعضاء في الوكالة التدريب في مجال حصر ومراقبة المواد النووية. وتؤيد روسيا جهود الوكالة لتطوير معدات قياس مبتكرة تسمح بمزيد الدقة في مراقبة الوقود النووي المشع، وأيضا جهودها من أجل وضع أساليب موحدة غير تمييزية لتنفيذ الضمانات في المرافق التي يجري سحبها من الخدمة. وعملت روسيا أيضا مع الوكالة على تطوير أساليب تحقق تُستخدم في الأنواع الجديدة من المرافق، مثل محطات الطاقة النووية المتنقلة ذات المفاعلات التركيبية الصغيرة، وعلى دراسة سبل مراعاة التنفيذ المحتمل للضمانات عند تصميم المرافق النووية.

وفي عام 2019، أضافت روسيا منشأة نووية أخرى إلى قائمة المرافق التي يمكن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عليها بموجب اتفاق 21 شباط/فبراير 1985 المبرم بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة بشأن تطبيق الضمانات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وتضم القائمة الآن أكثر من 40 منشأة نووية في أكثر من 20 مرفقا.

وما زالت ضمانات الوكالة تُطبّق في المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم، في امتثال صارم لأحكام اتفاق الضمانات الشاملة بين روسيا والوكالة وأحكام البروتوكول الإضافي الملحق بهذا الاتفاق. وفي كل عام، تؤكد أمانة الوكالة أنّ المواد النووية الخاضعة للضمانات في روسيا ما زالت تندرج ضمن أنشطة سلمية.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

يعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية آلية قيمة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار النووي برمته. فبإنشاء هذه المناطق وتنفيذ المادة السابعة من المعاهدة تبعا لذلك، تساعد الدول في تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي بناء الثقة المتبادلة. وما فتئت روسيا تؤيد هذه الجهود وتساعد الدول على إنشاء هذه المناطق وإكسابها طابعا رسميا.

وقد أكملت روسيا الإجراءات المحلية اللازمة لتوقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي مستعدة لإجراء مشاورات مشتركة بين مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في المعاهدة من أجل تسوية جميع المسائل المتبقية.

وكان هناك حدث هام جداً تمثل في المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، الذي عُقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وفقاً للقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، 1995. وقد شاركت روسيا في هذا المؤتمر بصفة مراقب وأسهمت في عقده ونجاحه.

وكان المؤتمر أول خطوة عملية منذ سنوات عديدة نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وذكر المؤتمر في إعلانه الختامي أنه يعتزم العمل مع جميع الدول التي دُعيت

للمحضور على وضع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية وبتوافق الآراء بين دول المنطقة.

التصدي للتحديات الإقليمية التي تواجه نظام عدم الانتشار

ما فتئ الاتحاد الروسي يؤكد دائما على أن التحديات الإقليمية لعدم الانتشار النووي يمكن، وينبغي، التصدي لها بالوسائل السياسية والدبلوماسية دون غيرها من الوسائل، وذلك على أساس معاهدة عدم الانتشار وحُرمة أحكامها، ومع الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي ووفقا للمصالح الأمنية والإنمائية المشروعة لجميع الدول.

ومن غير المبرر وغير المقبول أن تصرّ بعض الدول على تضخيم التهديد الإيراني واستخدامه كذريعة لإلغاء الترتيبات الدولية الأساسية التي أبرمت في عام 2015، والتي تعد نموذجا للدبلوماسية الفعالة وللتسوية الناجمة للخلافات الناشئة في مجال عدم الانتشار النووي. والهجوم على خطة العمل الشاملة المشتركة لتسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني لا علاقة له بالإجراءات التي تتخذها جمهورية إيران الإسلامية.

فبتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، تم نزع فتيل الأزمة الذي كان مشتتلا حول إيران وبرنامجها النووي. وحصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسرعة على إجابات على جميع أسئلتها، وأصبحت إيران أكثر دولة تخضع للتحقق من بين الدول الأعضاء في الوكالة.

ونحن نعتقد أنه من غير المقبول أن يتلاعب أي بلد بآليات ومتطلبات نظام عدم الانتشار من أجل تصفية حساباته السياسية مع البلدان التي لم يعد يرضى عنها، وإيران هي محلّ عدم الرضى في هذه الحالة، وتدعو جميع الدول المسؤولة إلى دعمنا في هذا الصدد. وينبغي أيضا بذل كل جهد ممكن للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتحقيق أهدافها الطموحة. إذ ليس هناك بديل عن هذه الترتيبات. ولا تزال روسيا ملتزمة تماما بخطة العمل الشاملة المشتركة، وهي تعول على شركائها الغربيين في أن يأخذوا بنهج مسؤول مماثل، وعلى أن يقدم المجتمع الدولي برمته الدعم، وذلك على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2231 (2015).

وقد شارك الاتحاد الروسي بنشاط في إيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وهو لا يزال على اتصال بجميع الأطراف المهمة.

وينبغي أن تتم عملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على مراحل يتم الاسترشاد فيها بالمصالح المتبادلة. فحلّ هذا التحدي المعقد لنظام عدم الانتشار النووي يتطلب من كل الدول المهمة، دون استثناء، التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس.

ولا بدّ، في حال تم التوصل إلى أي ترتيبات بشأن تفكيك البرنامج النووي العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن يتم هذا التفكيك تحت إشراف خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونرى أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو التحقق من تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ضوابط التصدير

تولي روسيا أهمية كبيرة لتنفيذ المادة الثالثة (2) من معاهدة عدم الانتشار. والجهود التي بذلتها مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، التي أنشئت أصلاً بوصفها لجنة للبلدان المصدرة وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، قد أثبتت عملياً أنه من الممكن الاتفاق على نظام غير تمييزي في مجال مراقبة الصادرات النووية.

وقد أسست روسيا نظامها الوطني لمراقبة الصادرات على أساس مبادئ مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر ووفق قواعد التصدير وقوائم الرقابة التي وضعتها. وبسرعة ودون إبطاء، تطبق روسيا ضمن قوانينها الوطنية القرارات المسجلة الصادرة عن المجموعة وعن اللجنة.

أما عملنا داخل مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر فهو يسترشد من حيث المبدأ بضرورة أن تُساعد القواعد أو القيود التي تستحدثها المجموعة واللجنة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وذلك دون المساس بحقوق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ودون الإخلال بتقدمها التكنولوجي. وينبغي ألا تؤدي الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار إلى فرض قيود لا مبرر لها على التجارة المشروعة في السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج أو على التعاون العلمي والتكنولوجي المدني.

وروسيا، بوصفها مشاركا نشطا في مجموعة موردي المواد النووية، تشدد على ضرورة أن تعكس أنشطة المجموعة الواقع الراهن في مجال التنمية الدولية، وأن تستجيب المجموعة بفعالية، وبقدر ما تسمح به ولايتها التقنية، للتحديات والتهديدات المستجدة التي يواجهها النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن لا نرى في مجموعة موردي المواد النووية ناديا حصرياً ومغلقاً. فموقفنا الثابت هو أن المجموعة ينبغي أن تضم دولا ذات إمكانات صناعية وتصديرية كبيرة وقادرة على تقديم إسهام ملموس في تحقيق أهداف المجموعة المنصوص عليها في لوائحها.

قرار مجلس الأمن 1540 (2004)

ترى روسيا أنه يتعين على جميع البلدان أن تنفذ بالكامل قرار مجلس الأمن 1540 (2004) الذي يهدف إلى إبقاء أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيات خارج أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الإرهابيون. وتقوم روسيا بدور نشط في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) من أجل رصد تنفيذ القرار وتنسيق المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المحتاجة.

وفي مجال تقديم المساعدة التقنية، تواصل روسيا إعطاء الأولوية لبلدان رابطة الدول المستقلة. وهي، من أجل تقاسم خبرتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، قد نظمت دورات تدريبية لجهات الاتصال الوطنية للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك في كاليغرينغراد (في حزيران/يونيه 2016) وفي روستوف على الدون (في أيلول/سبتمبر 2018).

الأمن النووي ومكافحة الإرهاب النووي

تولي روسيا أهمية كبيرة لتعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بالمبدأ الأساسي لمسؤولية الدول عن ضمان الأمن النووي في أراضيها. وفي روسيا، تخضع جميع المواد النووية ومواقع التخزين والمرافق ذات الصلة، وكذا نقل المواد النووية والمواد المشعة، للتدابير الأمنية اللازمة. ولم يتم منذ عام 2015 إدخال أي تغييرات هامة على القوانين التي تحكم عملية حصر المواد النووية ومراقبتها وحمايتها المادية، وضوابط التصدير وقوائم الرقابة على السلع ذات الصلة بالمجال النووي. غير أنه تم إجراء بعض الترشيح في ضوء البرامج والخطط القطاعية، التي وضعتها فرادى المنظمات. واتخذت في الوقت نفسه تدابير من أجل تعزيز ثقافة الأمن النووي.

والاتحاد الروسي طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية بهذا الشأن، ولا سيما اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها في عام 2005، والاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي. ونحن ندعو إلى انضمام عالمي إلى هذه الصكوك.

وتتطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في التعاون الدولي في مجال الأمن النووي.

وشرعت روسيا منذ عام 2010 في تقديم تبرعات سنوية بمبلغ مليون دولار لفائدة صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتستخدم هذه الأموال في تنفيذ أنشطة تشمل أكثر من 40 من المشاريع الدولية والإقليمية والوطنية. وتم تنظيم الدورات والحلقات الدراسية الخاصة بالوكالة، وتنفيذ المشاريع البحثية، وتزويد المهتمين من الدول الأعضاء في الوكالة بالمساعدات المحددة الأهداف، فضلاً عن تقديم الدعم المالي لتمكين الخبراء الأجانب من المشاركة في المناسبات التي تنظمها الوكالة. وفي الفترة الفاصلة بين عامي 2016 و 2019، حضر أكثر من 600 أخصائي من حوالي 70 بلدا دورات وحلقات دراسية معنية بالأمن النووي نظمتها في الاتحاد الروسي كلٌّ من المؤسسة الحكومية للطاقة الذرية روساتوم ودائرة الجمارك الاتحادية الروسية والدائرة الاتحادية للإشراف البيئي والتكنولوجي والنووي.

وبموجب الاتفاقات والعقود الثنائية، أتاح الاتحاد الروسي إلى جميع البلدان المهتمة جملة أمور من بينها المساعدة في تقييم وتطوير الهياكل الأساسية النووية الوطنية، وإنشاء نظم الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، وتدريب الخبراء الأجانب.

وفي عام 2006، أطلقت روسيا والولايات المتحدة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وهذه المبادرة، التي تضم حالياً 89 دولة شريكة و 6 منظمات دولية مشاركة بصفة مراقب، أصبحت الآن منتدى قائماً بذاته يمثل الدول المتقدمة في الرأي، ويعزز الفهم المشترك للتحديات التي يشكلها خطر الإرهاب النووي، ويشجع على البحث عن حلول فعالة، ويدعم تبادل أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب النووي وتعزيز الأمن النووي.

وفي الاجتماع العام الذي عُقد في بوينس آيرس في حزيران/يونيه 2019، تم إقرار روسيا والولايات المتحدة كرئيسيين مشاركين للمبادرة لفترة أربع سنوات أخرى. وقامت روسيا، منذ انطلاق العمل بالمبادرة، بتنظيم عدد من المناسبات بشأنها، وعقد حلقات دراسية إقليمية عن التحاليل الجنائية النووية لفائدة خبراء ناطقين بالروسية من بلدان رابطة الدول المستقلة وبلدان أوروبا الشرقية.

الفرع الثالث: التدابير الوطنية المتعلقة بأوجه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

تدعو روسيا إلى تمكين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الاستفادة على نطاق واسع من الطاقة النووية السلمية، وهي تعرب، بمقتضى الإجراء 47 من خطة العمل المعتمدة في عام 2010، عن احترامها لخيارات كل بلد وقراراته المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعن عدم المساس بسياساته أو باتفاقات وترتيبات التعاون الدولي على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبسياساته فيما يتعلق بدورة الوقود.

استراتيجية الاتحاد الروسي في مجال تطوير الطاقة النووية المدنية على مستوى العالم

في عام 2019، احتفلت روسيا بمرور 65 عامًا على بدء تشغيل أول محطة للطاقة النووية في العالم في أوبنينسك. ومثل هذا الحدث بداية عصر الاستخدام السلمي للطاقة النووية كمصدر جديد للطاقة من شأنه تلبية احتياجات البشرية.

وبحلول أوائل عام 2020، كانت هناك في جميع أنحاء العالم 447 وحدة نووية لتوليد الطاقة بسعة إجمالية قدرها 395,69 جيجاواط. ويجري الآن تشييد 52 وحدة أخرى.

ولدى روسيا 10 محطات نووية أرضية ومحطة نووية واحدة عائمة لتوليد الطاقة، يبلغ مجموع وحداتها 38 وحدة تناهز سعتها 30 جيجاواط. وتشتأثر الكهرباء التي تنتجها محطات الطاقة النووية بنسبة 18 في المائة تقريباً من مجموع الطاقة الكهربائية المولدة في روسيا.

ويجري حالياً بناء 36 وحدة نووية لتوليد الطاقة في 12 بلداً، وهي في مراحل مختلفة من الإنجاز.

وشكل البدء بعمل الوحدة 1 من محطة نوفوفورونيج 2 النووية لتوليد الطاقة في عام 2016، التي هي بمثابة أول وحدة رئيسية في العالم من "الجيل الثالث المعزز" ("Generation III+"), حدثاً بارزاً في مجال إنتاج الطاقة في روسيا والعالم. ويجري العمل على بناء وحدات مماثلة في محطات الطاقة النووية الروسية الأخرى. والتصميم المعدل لمفاعلات "الجيل الثالث المعزز"، الذي يلي جميع متطلبات الأمان لمرحلة ما بعد فوكوشيما، هو الآن التصميم الوحيد المستخدم عند تحديث المفاعلات من طراز WWER في روسيا. ولدى روسيا خبرة واسعة في تشغيل المحطات النووية الصغيرة لتوليد الطاقة.

وتكرس روسيا جهوداً كبيرة لمواصلة تطوير محطات الطاقة النووية العائمة. فقد تم سحب محطة الطاقة النووية العائمة أكاديميك لومونوسوف إلى تشوكوتكا في خريف عام 2019، وبدأت المحطة في إنتاج أول طاقتها بالكيلواط من الكهرباء في كانون الأول/ديسمبر. وسيتم بناء محطات الطاقة النووية العائمة باستخدام المفاعلات المتكاملة الجديدة من طراز RITM-200 وقد تم البدء بإنتاجها المتسلسل. وتم تصنيع ما مجموعه ست مفاعلات من هذا النوع لفائدة أسطول كاسحات الجليد الروسية. وهناك أيضاً خطط لاستخدام تصميم RITM-200 في تشييد محطات الطاقة النووية الثابتة الأرضية.

وتتبع روسيا استراتيجية ذات شقين لتطوير الطاقة النووية. فهي أولاً تأخذ بنهج تقليدي ينطوي على التطوير المستمر للمفاعلات الحرارية. ثم تركز ثانياً على تطوير مفاعلات النيوترونات السريعة. ويمكن هذا النهج من تحقيق دورة وقود نووي مغلقة، مما سيوسع إلى حد كبير من نطاق أنواع الوقود التي يمكن استخدامها في توليد الطاقة النووية، ويحدّ كثيراً من كمية النفايات المشعة.

وتعمل مفاعلات النيوترونات السريعة في روسيا منذ أكثر من 40 عاما. وفي عام 2015، تم تشغيل مفاعل جديد يعمل بهذه التكنولوجيا بسعة 800 ميغاواط بالقرب من إيكاترينبورغ. وفي أوائل عام 2020، تم تحميله بالدفع الأولى من مزيج وقود اليورانيوم والبلوتونيوم، الذي سيصبح نوع الوقود الرئيسي المستخدم في الانتقال إلى العمل بنظام للطاقة النووية قائم على عنصرين ذي دورة مغلقة للوقود النووي. وهناك أيضا مشاريع واعدة جارية لبناء مفاعلات بحوث تعمل بالنيوترونات السريعة.

التعاون والمشاريع على المستوى الثنائي

يجري حاليا بناء محطات للطاقة النووية في كل من بنغلاديش وبيلاروس وتركيا والصين والهند باستخدام التكنولوجيات الروسية وبدعم نشط من الخبراء الروس. والاستعدادات جارية لتشييد محطات للطاقة النووية في مواقع في فنلندا ومصر وهنغاريا. ويجري أيضا تنفيذ مشروع لبناء محطة للطاقة النووية في أوزبكستان.

وتدعم روسيا الدول التي تسعى إلى استخدام التكنولوجيات النووية السلمية في الصناعة والعلوم والطب والزراعة. وقد أشار رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في رسالته إلى المنتدى الدولي ATOMEXPO-2019، إلى أن التكنولوجيات النووية قد جعلت من الممكن تحقيق تطورات جوهرية جديدة في مجالات الطب وتصميم المواد الجديدة واستكشاف الفضاء وتنمية منطقة القطب الشمالي، وهي تساعد على تعزيز قطاع الطاقة الذي يحرك عجلة الاقتصاد. وتحقيقاً لهذا الهدف، تساعد روسيا عددا من البلدان، هي بوليفيا ورواندا وزامبيا وصربيا وفيت نام ونيجيريا، على إنشاء مراكز وطنية للعلوم والتكنولوجيا النووية.

ومن الشروط الأساسية للنجاح في تطوير التكنولوجيات النووية السلمية وجود قدرة موثوقة في مجال الموارد البشرية. وتقدم روسيا مساهمة كبيرة في تدريب أخصائيين ذوي مؤهلات عالية في المجال النووي من بلدان عديدة، وذلك من خلال برامجها التعليمية المختلفة التي تراعي، في جملة أمور، المتطلبات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحتى الآن، هناك في روسيا أكثر من 1 500 طالب أجنبي من نحو 30 بلدا يدرسون تخصصات نووية.

وتولي روسيا أهمية كبيرة لتطوير التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وهذا يساعد على بناء الأساس اللازم للمشاريع الثنائية المزمع إنجازها.

وقد صدّقت روسيا على اتفاق للتعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة يهدف إلى ضمان التأهب في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وإلى تيسير المساعدة المتبادلة أثناء عمليات الإزالة، وقد دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2020. وسيؤدي هذا الاتفاق إلى تبسيط إجراءات نقل المتخصصين والمعدات والأجهزة المتخصصة عبر الحدود عند حدوث طارئ، مما يقلل من وقت الاستجابة في حال وقوع أي حادث يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتم إقرار مشروع البرنامج الإطاري للتعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حتى عام 2030، ويجري وضع اللامسات الأخيرة على خطة عمل لتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج للفترة 2021-2025. وتعكس هذه الوثائق بنود مشروع استراتيجية التنمية الاقتصادية لرابطة الدول المستقلة حتى عام 2030 والأحكام الرئيسية للاستراتيجيات الوطنية لتنمية الطاقة والتنمية الصناعية.

وأحرز تقدم في تنفيذ برنامج الأهداف المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة من أجل استصلاح الأراضي المتضررة من عمليات تعدين اليورانيوم. وقد تم الانتهاء من مشروع استصلاح مواقع أكوام مخلفات المناجم في مرفق كادجي - ساي بجمهورية قيرغيزستان. وأصبح المرفق آمناً من الناحية الإشعاعية، وجرى تشغيله.

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يؤيد الاتحاد الروسي تأييداً تاماً أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات الرئيسية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وما فتئت الوكالة، منذ عام 2017، توفر بنجاح المساعدة التي نقدمها في مجال تطوير البنى التحتية للبلدان التي تشترع في تنفيذ برامج للطاقة النووية. وفي المرحلة الأولى من هذا الجهد، التي امتدت من عام 2017 إلى عام 2019، شارك 550 من الخبراء الأجانب في 41 مناسبة من المناسبات التدريبية. وتم تمديد المشروع في عام 2019 لمدة أربع سنوات أخرى، وخُصص له تمويل بقيمة حوالي 4 ملايين يورو.

وروسيا ليست فقط الجهة المبادرة بالمشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، بل أيضاً الجهة الراعية الرئيسية له. وقد أصبح هذا المشروع آلية عاملة بالكامل ومركز تميز في مجال التحليل الشامل لمجموعة من العوامل المتصلة بنظم الطاقة النووية المقترحة والمقررة، بما في ذلك الهياكل الأساسية والأمان وتقليل النفايات المشعة إلى أدنى حد ممكن وحماية البيئة.

وتشمل بعض المشاريع الهامة التي نُفذت بالاشتراك مع الوكالة في السنوات الأخيرة إنشاء هياكل أساسية للتأكد من الأمان النووي داخل منشآت المفاعلات من طراز WWER واستصلاح المناطق المتضررة من عمليات تعدين اليورانيوم.

وتشمل أولويات عملنا مع الوكالة إجراء البحوث العلمية والتطوير في مجال تكنولوجيات الإشعاع، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ضمن ميادين الطب والزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وبفضل مساعدة روسيا، تولي الوكالة اهتماماً متزايداً لهذه الأنشطة. وقد قدمت روسيا في عام 2019 مساهمة إضافية لمشروع ReNuAL+ التابع للوكالة والمتعلق بتحديث مختبراتها البحثية في سيبيرسكورف.

وفي عام 2016، انضمت روسيا إلى برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، نظم البرنامج في روسيا 18 مناسبة تدريبية بتمويل من المساهمات الروسية، وحضر هذه المناسبات التدريبية أكثر من 350 خبيراً من 19 دولة عضواً في الوكالة.

وتستضيف روسيا بانتظام مناسبات كبرى للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي عام 2017، عقدت الوكالة في إيكاترينبورغ مؤتمرها الدولي المعني بالمفاعلات السريعة ودورات الوقود المتصلة بها. وكان من المقرر عقد المؤتمر الدولي للوكالة المعني بإدارة المعارف النووية والموارد البشرية في موسكو في عام 2020.

ولا تزال روسيا شريكاً رئيسياً في العمل مع الوكالة على بلورة رؤية بشأن توفير ضمانات لإمدادات الوقود النووي وبشأن النهج المتعددة الأطراف لخدمات دورة الوقود النووي، التي ترمي إلى تعزيز الأهداف

الإنمائية وتوسيع فرص الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وهناك الآن عدد من المشاريع التي تدعم هذه الرؤية والتي يجري تنفيذها في روسيا، مثل إنشاء المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم، وإيجاد احتياطي مضمون لليورانيوم المنخفض التخصيب في أنغارسك. وفي عام 2019، زوّدت روسيا بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة في كازاخستان بالدفعتين الأولى والثانية من اليورانيوم المنخفض التخصيب.

الأمان النووي والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

تدعو روسيا إلى تعزيز الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، وهي طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المعنية بهذه المسألة.

وهي قد رحّبت بالزيارات التي قام بها فريق استعراض الأمان التشغيلي التابع للوكالة إلى محطات الطاقة النووية الروسية وفقا للجدول الزمني المتوسط الأجل المتفق عليه مع الأمانة العامة للوكالة. وفي عام 2018، تم استكمال هذه الممارسة الراسخة من خلال بعثة مؤسسية قام بها فريق الاستعراض إلى مقر مجموعة روزينرغواتوم. وأكد التقييم التزام المشغل الروسي بضمان مستوى عال من الأمان.

ونحن مستمرّون في العمل مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك حاليا أكثر من 50 منظمة روسية تعمل مع هذه الوكالة. ونحن نشترك بنشاط في 13 من المشاريع والبرامج الدولية المنفذة تحت رعاية وكالة الطاقة النووية، بما في ذلك برنامجها المتعدد الجنسيات لتقييم التصاميم، والمنتدى الدولي لـ "الجيل الرابع". وتتمثل المهمة الرئيسية للوكالة في مدّ الدول المشاركة بالمساعدة على التطوير العلمي والتقني، وعلى مواءمة الصكوك التنظيمية والقانونية الوطنية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة آمنة واقتصادية وسليمة بيئيا.

ويرى الاتحاد الروسي أن معاهدة عدم الانتشار هي أحد أهم عناصر النظام العالمي الحديث، وهي تكفل السلم والأمن. لذلك، فإنّ تعزيزها هو أحد أولويات سياستنا الخارجية. كما أنّ ضمان حسن سير نظام عدم الانتشار النووي هو من الأولويات القصوى نحو بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.